المحور الأول: تنظيم مهنة المحاسبة في الدول الانجلوسكسونية وفرنسا والجزائر

لقد أدت الإصلاحات المحاسبية التي باشرتها الجزائر والمتمثلة في تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) إلى ضرورة إعادة هيكلة الهيئات المهنية المشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر وتحديث الإطار القانوني لمهنة المحاسبة وذلك من خلال إصدارها مجموعة من القوانين والمراسيم التنفيذية.

ونهدف من خلال تقديم محاضرات هذا المقياس إلى التعرف على تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر خاصة بعد الاصلاحات المحاسبية السابقة الذكر، ولكن في بداية هذه المحاضرات لا بد من الاشارة الى تنظيم مهنة المحاسبة في الدول الانجلوسكسونية وفرنسا.

1- تنظيم مهنة المحاسبة في الدول الانجلوسكسونية:

بدأ الاهتمام بتنظيم مهنة المحاسبة في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، ويعتبر معهد المحاسبين المعتمدين في اسكتلندا (ICAS)، والذي تأسس عام 1854 م أول منظمة مهنية محاسبية، وتلاه معهد المحاسبين المعتمدين في انجلترا وويلز (ICAEW) في عام 1880م، أما المعهد الأمريكي للمحاسبين العموميين المعتمدين والذي ظهر تحت مسمى "الجمعية الأمريكية للمحاسبين العموميين (AAPA)فقد تأسس عام 1887، ومع تأسيس اللقب المهني "محاسب قانوني" أصبحت المحاسبة مهنة معترف بها سنة 1896.

ولقد أسهمت المنظمات الثلاث السابقة الذكر بشكل ملموس في تطور ونمو المعرفة المحاسبية، من خلال الأخذ على عاتقها مسؤولية وضع قواعد مهنية ملزمة لأعضائها، واصدار النشرات المحاسبية، وبالاضافة الى المنظمات السابقة فقد أسهمت العديد من المنظمات والمعاهد والجمعيات المحاسبية مهنيا وأكاديميا في تطوير المفاهيم والمبادئ والاجراءات المحاسبية وعلى وجه الخصوص المنظمات الاتية:

- **جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA):** والتي أسست عام 1916 ، ولاتزال منظمة تطوعية للان، تتألف من أفراد مهتمين بتعليم المحاسبة والبحث.
- **مجلس مبادئ المحاسبة (APB):** أسس سنة 1959، يتكون من 21 عضو ويضم ممثلين من كل شركات المحاسبة الثمانية الكبرى، ومن ممارسين اخرين، وقد كلف المجلس بتضييق الاختلافات في الممارسات المحاسبية.
- **الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC):** هي منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسس عام 1977، ويضم في عضويته 155 عضو ومنظمة في 118 دولة، وقد انظمت اليه الجزائر مؤخرا، ويسعى الى النهوض بمهنة المحاسبة في العالم من خلال ارساء معايير مهنية ذات مستوى عالي والتشجيع على تبنيها، ومن أهم المعايير التي وضعها الاتحاد الدولي للمحاسبين ما يلي:
  - معايير دولية لرقابة الجودة
  - المعايير الدولية للتدقيق وخدمات التأكيد

- قواعد أخلاقيات المهنة الدولية
- معايير التأهيل الدولية
- معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

- **لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC):** في 1973/06/29 تم انشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية بموجب اتفاقية بين الجمعيات والهيئات المهنية الرائدة (أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، ايرلندا، الولايات المتحدة)، وكان الغرض من ذلك قيام اللجنة باعداد ونشر معايير المحاسبة، ودعم قبولها والعمل بها، بالاضافة الى تقوية علاقتها مع الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.

لجنة معايير المحاسبة الدولية معترف بها على نطاق واسع، وقد انظم اليها عدد كبير من الجمعيات المهنية من معظم دول العالم، سواء من أوروبا أو اسيا أو غيرها، الأمر الذي نتج عنه انضمام جميع هيئات المحاسبة المهنية التي كانت تحت عضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين الى مجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 1982.

في سنة 2000، تمت اعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية وكذا نظامها الأساسي وأطلق على الهيئة الجديدة اسم مجلس معايير المحاسبة الدولية وكذا نظامها الأساسي وأطلق على الهيئة الجديدة اسم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وخولت له مسؤولية اصدار المعايير ابتداءا من أفريل 2001، وقد تبنى كل معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية.

كما أعاد مجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 2002 تسمية لجنة التفسيرات القائمة (SIC) الى لجنة تفسيرات المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IFRIC) الهادفة الى تقديم تفسيرات وتوضيحات حول المعايير المحاسبية القائمة بالاضافة الى الارشادات والتوجيهات المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية القائمة ومعايير التقارير المالية الدولية على حد سواء.

- **مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):** يتولى مجلس معايير المحاسبة الدولية مسؤولية اعداد وتطوير معايير التقارير المالية الدولية، أنشأ المجلس عام 2001 ليحل محل لجنة معايير المحاسبة الدولية,

تم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في جل دول أوروبا وقد ساهمت الهيئات المهنية الأوروبية، وكذا الجهود المبذولة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية بكسب ثقة المنظمة الدولية للضمانات في أوروبا والتي أوصت باستخدام معايير المحاسبة الدولية، وتلتها المجموعة الاستشارية الأوروبية للتقارير المالية والتي قامت بأبحاث معمقة ومفاوضات قبل قبولها باعتماد معايير المحاسبة الدولية، وبينت أن هذه الأخيرة لا تتناقض مع معايير المحاسبة المطبقة في أوربا، وقد دعمت المنظمة الدولية للضمانات

والمجموعة الاستشارية الأوروبية للتقارير المالية بشكل كبير اعتماد معايير المحاسبة الدولية وتطبيقها في أوربا.

يمكن أن يكون مصدر تنظيم المحاسبة القطاع العام أو القطاع الخاص، وفي بعض الدول يكون تنظيم المحاسبة مصدره القطاعين العام أو الخاص، فمعظم الدول لديها شكل من أشكال التشريعات المتعلقة بالمحاسبة، سواء في شكل "قانون الشركات" مثل بريطانيا، أو "قانون المحاسبة" في السويد أو "قانون الضرائب" كما في ألمانيا، وفي دول أخرى توجد هيئات حكومية لها سلطة تفويضية لتنظيم المحاسبة مثل في اسبانيا والجزائر (وزارة المالية).

2- **التنظيم المحاسبي في فرنسا:** يعود التنظيم المحاسبي في فرنسا الى سنة 1912 حيث أسست شركة الخبراء المحاسبين لباريس، ثم تأسست فيديرالية الخبراء المحاسبين بعد الحرب العالمية الأولى، ومنذ الحرب العالمية الثانية تم تجميع الخبراء المحاسبيين في مصف الخبراء المحاسبين (OEC) الذي أصبح ينظم المهنة، وبالتالي وجب على كل خبير محاسب يمارس المهنة في فرنسا أن يسجل في المصف.

هذا الأخير تم انشاؤه بموجب المرسوم المؤرخ في 1945/09/19 وتم وضعه تحت وصاية وزارة الاقتصاد، المالية والميزانية، وهو ممثل بواسطة المجلس الأعلى لمصف الخبراء المحاسبين (CSOEC) يقع مقره في باريس.

3- **التنظيم المحاسبي في الجزائر:** تعد مهنة المحاسبة في الجزائر حديثة نوعا ما مقارنة بباقي الدول في العالم، فالنشاط الاقتصادي الجزائري يتسم بكثرة المؤسسات الخاصة (الفردية) والعائلية صغيرة الحجم، بالاضافة الى الشركات متوسطة الحجم والقليل من الشركات المدرجة في البورصة، لذلك نجد مهنة المحاسبة في الجزائر صغيرة الحجم نسبيا مقارنة بالدول ذات التوجه الاقتصادي الحر، وتنتهج الجزائر التنظيم المحاسبي القانوني حيث يتحكم القانون التجاري والقانون الجبائي الجزائريين في الممارسات المحاسبية واعداد التقارير المالية، حيث ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظاما محاسبيا فرنسيا واستمرت في تطبيقه (PCG1957)، حيث كانت المحاسبة في الجزائر في هذه الفترة متأثرة بالنموذج المحاسبي القاري (الأوروبي) وبالتحديد النظام الفرنسي.

لكن، بعد التحول الى الاقتصاد المخطط قررت الدولة الجزائرية تطوير مخطط محاسبي مكيفا مع الاقتصاد الوطني من خلال المرسوم التنفيذي رقم 75-35 حول المخطط المحاسبي الوطني (PCN)المؤرخ في 1975/04/29.

وبهذا يمكن القول أن القوانين الحكومية هي المصدر الوحيد للتنظيم المحاسبي واصدار المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق في الجزائر، أما المنظمات الممثلة لمهنة المحاسبة مثل المنظمة

الوطنية للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين فلا تملك سلطة اصدار المعايير.

وبقصد تنظيم المهنة أنشأت وزارة المالية المجلس الوطني للمحاسبة سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-136 الذي منحه سلطة اصدار النظام المحاسبي المالي، ويضم هذا المجلس في عضويته ممثلين من المنظمات المهنية الثلاث وغيرهم من الأعضاء، كما أنشأت معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-288 المؤرخ في جويلية 2012 بقصد التعليم المتواصل للمحاسبين المهنيين.